

الحكومة العراقية تفتح اليوم شرايين التجارة مع سوريا

افتتاح معبر القائم قد يثير حفيظة واشنطن بسبب دور طهران



ممر تجاري ضيق محفوف بالمخاطر

ما استخدمته طهران في تنفيذ أجداتها في العراق وسوريا ولبنان. ويمكن أن يمثل المعبر طوق نجاة للاقتصاد اللبناني الذي يعاني من إغلاق المعابر البرية أمام مرور منتجاته إلى أكبر أسواقها في دول الخليج، خاصة بعد الصعوبات التي لا تزال تواجهها صادراته في معبر جابر نصيب بين سوريا والأردن. وكان الأردن وسوريا قد أعادا فتح معبر جابر نصيب بين البلدين وسط أجواء من التفاؤل، لكن حركة التجارة بقيت محدودة لأسباب أمنية وعقبات لم يتم التغلب عليها حتى الآن.

على افتتاح المعبر لإنعاش الحياة الاقتصادية وتوفير فرص عمل في ظل استمرار شلل معظم النشاطات الاقتصادية. لكن معظم المحللين يستبعدون أن تنتعش التجارة في المعبر بدرجة كبيرة بسبب قربها من ساحة العمليات العسكرية، ووجود مواقع للحشد الشعبي ومليشيات عراقية بالقرب من نقطة عبور التجارة، خاصة في ظل تزايد تعرضها إلى هجمات مجهولة بالطائرات المسيرة. كما أن المصالح الأميركية والإيرانية يمكن أن تتقاطع وتهدد نشاط المعبر، إذا

الدبلوماسي أن "خطة الحكومة العراقية تضم إلى جانب افتتاح المعبر القديم، المباشرة بإنشاء معبر حدودي جديد يبعد نحو 3 كيلومترات عن مدينة القائم، وعرضه على المستثمرين". وأوضح أن آلية العمل ستكون عبر وضع مبان مؤقتة (كرفانات) في المنفذ القديم بدلاً من المباني التي دُمّرت بالكامل خلال سيطرة تنظيم داعش على المنفذ. وأكد أن الحكومة المركزية وفرت كافة المستلزمات لإنجاح عمل المعبر. ويعول سكان محافظة الأنبار التي لا تزال معظم مدينتها مدمرة،

ويبدو أن بغداد حسمت أمرها لتعزير التعاون الاقتصادي مع دمشق بأسرع وتيرة ممكنة. وقد كشف نائب رئيس البرلمان العراقي حسن كريم الكعبي أن بغداد تخطط لمد خطوط أنابيب للنفط والغاز عبر سوريا إلى ميناء طرابلس اللبناني على البحر المتوسط. ويمكن لهذه الخطوة في حالة توفير الأمن أن تحدث تحولاً نوعياً في حركة التجارة، لا تقتصر على سوريا والعراق، بل تمتد إلى لبنان ودول الخليج من خلال إعادة فتح شرايين التجارة البرية المغلقة منذ أكثر من 8 سنوات. وأكد عضو مجلس محافظة الأنبار فرحان

حسنت الحكومة العراقية الجدل بشأن إعادة شرايين التجارة مع سوريا، بإعلان أنها ستفتتح اليوم معبر القائم البوكمال، في خطوة قد تثير حفيظة الإدارة الأميركية، التي ترى أنها تخدم مخطط إنشاء طريق استراتيجي يربط بين طهران ودمشق وبيروت.

بغداد - قررت الحكومة العراقية على عجل افتتاح المعبر التجاري المحاذي لنهر الفرات، والذي يربط مدينتي القائم العراقية والبوكمال السورية، بعد أن كانت قد أجلت افتتاحه مراراً بسبب تقاطع المصالح الأميركية والإيرانية بشأن افتتاح المعبر. وأعلنت وكالة الأنباء العراقية أن رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي وافق يوم الجمعة على فتح معبر القائم الحدودي مع سوريا اليوم الإثنين، والذي كانت دمشق تطالب بافتتاحه منذ عدة أشهر.

وأكد رئيس هيئة المنافذ الحدودية كاظم محمد بريسم العباسي "جهوزية المنفذ لمرور المسافرين والتبادل التجاري" بعد تأكيد البلدين استتباب الأمن على جانبي الحدود.

علي فرحان
المعبر سيعزز الحياة الاقتصادية والتجارية في محافظة الأنبار

ويؤكد مراقبون عراقيون أن قرار افتتاح المعبر سياسي ولا يستند إلى ترتيبات فنية كافية وأنه لا يزال موقعا خطيراً بالنسبة لمرور الشاحنات بسبب قربها من مناطق تشهد مواجهات عسكرية في الجانب السوري، رغم تأكيد بغداد ودمشق أن الترتيبات الفنية وصلت إلى مراحل متقدمة.

وكان حجم التبادل التجاري بين سوريا والعراق قد بلغ قبل اندلاع الأزمة السورية في عام 2011، 3.5 مليار دولار، غالبية العظمى صادرات سورية إلى العراق. وترتبط بين سوريا والعراق 3 معابر رسمية، هي القائم/البوكمال ومعبر النضف/الوليد، الذي تنتشر فيه قوات أميركية ومعبر البريعة/ربيعه، الذي تسيطر على الجانب السوري منه قوات المعارضة. ويعول الجانبان على أن يساهم افتتاح المعبر في تنشيط الحركة التجارية المشلولة بين الجانبين وتسهيل مرور البضائع إلى دول أخرى.

وقال علي فرحان محافظ الأنبار، التي يقع المنفذ فيها إن المعبر يمكن أن يعزز الحياة الاقتصادية والتجارية في محافظة الأنبار، التي لا تزال تعاني من الدمار الذي خلفه احتلال تنظيم داعش ومعركة تحريرها.

وأضاف أن المعبر شرايين اقتصادي حيوي للمنطقة التي تمر التجارة من خلالها. وأكد أن الوضع الأمني على جانبي الحدود أصبح يضمن انسيابية التبادل التجاري بين البلدين ومنها إلى بلدان أخرى. واستعادت الحكومة العراقية في نوفمبر من عام 2017 بلدة القائم الواقعة في محافظة الأنبار في غرب البلاد من تنظيم الدولة الإسلامية، حيث كانت البلدة التي تبعد 300 كيلومتر غربي

أول شراكة كويتية بين القطاعين العام والخاص

(أوبك)، حيث يبلغ إنتاجها أكثر من 3 ملايين برميل يوميا، كما يقدر احتياطها بنحو 7 بلائة من الاحتياط العالمي. وكانت هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص قد قالت في ديسمبر 2015 إنها تستهدف 6 مشاريع بقيمة ثلاثة مليارات دينار (9.8 مليار دولار) خلال المرحلة المقبلة. وأكد نائب المدير العام للعمليات في الكويتية للمقاصة عصام القعود أن الشركة توفر البنية التحتية للموقع الإلكتروني والتطبيق الخاص باكتتاب الشركة كونه ثاني اكتتاب إلكتروني غير ورقي تتم إجراءاته كاملة دون الحاجة إلى توقيعات أو أي إجراءات ورقية.

الكويت - أعلنت الكويت أمس أنها أطلقت باكورة مشاريعها التنموية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في انتقال يرى خبراء أنه سيخفف الأعباء على موازنة البلاد المتضجرة. ويتمثل المشروع في بناء محطة خاصة لتوليد الكهرباء وتحلية المياه بتكاليف تصل إلى مليار دولار. وأكد المدير العام لهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الكويت مطلق الصانع جهوزية الهيئة لإطلاق الاكتتاب في أسهم شركة شمال الزور الأولى غدا الثلاثاء وحتى 29 نوفمبر المقبل. وقال الصانع خلال مؤتمر صحفي أمس إن "مشروع الزور الأولى يعتبر أول مشروع تنموي يقام بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير فرص استثمارية للمواطنين".

ورأى أن المشروع يعد أداة من أدوات تمكين القطاع الخاص لتولي زمام المبادرة في تنمية وتنوع الاقتصاد الوطني غير النفطية وزيادة مساهمة الأنشطة غير النفطية. وذكر الصانع أن مشاريع الشراكة التي يتم إشراك المواطنين في ملكيتها والاستفادة من منافعها هي ذات دور حيوي وأهمية قصوى في تطوير البنية التحتية مما يساهم في تحويل الكويت إلى مركز اقتصادي فعال في المنطقة. وأشار إلى أن نجاح شمال الزور الأولى خير دليل على نجاح قانون الشراكة ويؤكد رغبة الحكومة الجديدة في توفير فرص استثمارية كبيرة وحقيقية للمواطنين فضلا عن تنوع الاقتصاد المحلي. ويقول محللون إن هذه الخطوة وإن جاءت متأخرة، فهي تعكس أن هناك نية للدول الخليجية في تقليص النفقات في الموازنة التي تضررت بسبب تراجع عائداتها من النفط مثل باقي دول المنطقة. ويعد النفط المورد الأساسي للكويت، العضو في منظمة الدول المصدرة للنفط

اقتراب الشتاء ينعش السوق السوداء للوقود في سوريا

الحصول عليه، لذلك سيضطر بشكل احتياطي إلى الاعتماد على الحطب. يشير إلى أن مساحات كبيرة من الأشجار تضررت بسبب التحطيط الجائر من باعة الحطب الذين يقصون أشجار السنديان الطبيعية بالمناشير الكهربائية وتقطيعها وبيعها بأسعار عالية الثمن، الأمر الذي شكل خطراً بيئياً على المحافظة.

ولم يخف أبونا ناصر قلقه من قلة مادة المازوت التي سيتم توزيعها من قبل الدولة، مؤكداً أنها لا تكفي، "وعلينا اللجوء إلى السوق السوداء لشراء كمية إضافية، لنمر بسلام في فصل الشتاء". وأبدى تدمره من ارتفاع الأسعار خلال جدل بينه وبين أحد الباعة، ولفت إلى أنه مضطر إلى الرضوخ والشراء بالسعر الذي يحدده، "لأننا بحاجة إلى الوقود حالياً، فالشتاء على الأبواب".

وشكك فداه، وهي موظفة حكومية، من تحكم باعة مادة المازوت بالأسعار، مشيرة إلى أنها اشترت العام الماضي 100 لتر في أواخر الشتاء بسعر 600 ليرة (1.16 دولار) للتر الواحد، وهو ما كلفها 116 دولاراً. وقالت لوكالة شينخوا "نتنظر أن توزع الحكومة لنا ما هو مخصص لنا من مادة المازوت بالسعر المدوم، وسنقوم بشراء ما يلزم من السوق السوداء".

وبدأت السوق السوداء في العديد من المناطق بالأردن، حيث ينتشر باعة المازوت بكثرة هذه الأيام ويتفننون بعرض المادة بطرق مختلفة تجذب المارة. ويقول شادي وهو باع مادة المازوت، إن المادة يتم الحصول عليها من أشخاص لا يبريدون المادة، ونحن نقوم ببيعها لمن يريد بأسعار أخرى. وأشار إلى أن الكثير يبيعون المادة بأكثر من سعرها النظامي المحدد من قبل الدولة، وبالتالي "نحن نبيعها كي نربح". ويتم نقل المازوت من خلال عوالت كبيرة إلى الزبائن، وتفرغها في خزاناتها بعد الاتفاق على سعرها.

الطبيعية الموجودة في تلك المحافظة الجبلية، وبالتالي ينعكس سلبي على البيئة في تغير المناخ. وفي سنوات الأزمة التي عصفت بالبلاد، وخلال سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على البادية السورية والمناطق الشرقية والشمالية الغنية بالنفط، وصولاً إلى الحدود السورية الأردنية، انتعشت تجارة المازوت كسوق سوداء.

سعر لتر وقود التدفئة في السوق السوداء حالياً يتجاوز الدولار وهو يزيد على ثلاثة أضعاف السعر الرسمي المدعوم

وكان يتسرب الوقود المهرب من تلك المناطق إلى أسواق السوداء، ومنها إلى محافظة درعا التي كانت تحت سيطرة تنظيمي جبهة النصرة وداعش، في ظل تقلص خيارات الحكومة نتيجة العقوبات الأميركية.

ورغم تخوف المواطنين من رداءة الوقود في السوق السوداء لأنه غير مكرر بعناية، إلا أن الناس يتهاوتون عليه لمواجهة البرد، وهو ما جعله تجارة مربحة للكثيرين من أبناء المنطقة. ويقول الاستيني أبوباسل صاحب أحد الكروم المنشرة في منطقة الجبل بريف السويداء الشرقي لوكالة شينخوا الصينية إن السوق السوداء لوقود التدفئة بدأ يتحرك وإن أسعاره بدأت أيضاً ترتفع نظراً لكثرة الطلب عليه. وأوضح أنه حتى الآن لم يستلم كمية المازوت التي حددتها الدولة وهي 200 لتر كدفعة أولى، مؤكداً أن هذه الكمية غير كافية لمحافظة مثل السويداء تشهد أياماً طويلة لفصل الشتاء البارد. وأشار إلى أن المازوت في السوق السوداء غال جداً وليس بمقدور أي كان

ترجح الأوساط الشعبية السورية أن يكون فصل الشتاء هذا العام بارداً على شريحة كبيرة من المواطنين، الذين بدأوا في الاستعداد لشراء كميات من وقود التدفئة من السوق السوداء، رغم تضاعف أسعاره ثلاث مرات قياساً بالوقود المدعوم.

السويداء (سوريا) - تتفاقم أزمة الوقود في معظم مناطق سوريا الخاضعة لحكومة دمشق في ظل عزز السلطات عن توفير احتياجات السكان، الأمر الذي أدى إلى ازدهار تجارة السوق السوداء وارتفاع الأسعار بدرجة كبيرة. ومع اقتراب حلول فصل الشتاء، وخاصة في المنطقة الجنوبية ذات الطبيعة الجغرافية الجبلية الباردة، بدأ أهالي تلك المنطقة بتأمين وقود التدفئة. ويضطر المواطنون بمحافظة السويداء، على سبيل المثال، إلى اللجوء إلى السوق السوداء نظراً لقلّة الكميات الموزعة من قبل الحكومة.

ويلاحظ انتشار باعة مادتي المازوت والبنزين على الطرقات العامة، وعند المداخل الرئيسية للمحافظة، وبأسعار متباينة، دون وجود رقيب أو حسيب على



المزود الوحيد للمواطنين

2 مليار دولار قيمة المشروع المتعلق ببناء محطة خاصة لتوليد الكهرباء وتحلية المياه

وأوضح القعود أن عملية الاكتتاب الإلكتروني تتمثل بخطوات بسيطة وسهلة تبدأ بإدخال بيانات البطاقة المدنية ومن ثم اختيار عدد الأسهم المطلوبة ويحد أقصى 20 ألف سهم ثم الدفع باستخدام بطاقات ك.ت.ن. وبمجرد إتمام عملية الاكتتاب فإن نسبة لا تتجاوز 50 بلائة من أسهم شركة شمال الزور الأولى سوف تكون مملوكة من قبل المواطنين. أما النسبة المتبقية فهي موزعة بين الحكومة والقطاع الخاص. وتمتلك الحكومة نسبة 10 بلائة من الشركة عبر الهيئة العامة للاستثمار الكويتية، التي تمتلك حصة تقدر بنحو خمسة بلائة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية التي تمتلك حصة 5 بلائة.